الأمم المتحدة

A/60/600

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ١٣٤ و ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

التقديرات المنقحة: الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم

تقرير الأمين العام*

موجز

تعكس اقتراحات الميزانية البرنامجية لفترة السنيتن ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إعادة تقدير أولية لتكاليف كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/60/265) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/60/264).

* يصدر هذا التقرير في هذا الوقت لكي يعكس آخر البيانات المتوفرة.

201205 201205 05-65321 (A)

ومن أجل تحديث بارامترات تقدير التكاليف، يُعاد تقدير تكاليف الميزانيتين المقترحتين قبل اعتمادهما من قبل الجمعية العامة. ويقدم هذا التقرير آخر البيانات بشأن التقلبات الفعلية في معدلات التضخم، ونتائج الدراسات الاستقصائية للمرتبات، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقار العمل في عام ٢٠٠٥، وأثر تغير أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠٠٥ وتسوية معدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين على الميزانية المقترحة لكل من المحكمتين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وبعد إعادة تقدير التكاليف، تبلغ الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما اقترحها الأمين العام، ٤٠٠ ٧٥٨ ٢٦٩ دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ٣٠٠ ١٣٧ ٣٠٥ دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

١ - يجري في العادة عرض الميزانيتين المقترحتين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنفس مستويات الأسعار وأسعار الصرف للميزانيتين الحاليتين، وذلك لتوفير أساس قابل للمقارنة يتيح تحليل أوجه الزيادة والنقصان من فترة سنتين إلى أخرى. وفي الوقت نفسه، تتضمن الميزانيتان المقترحتان اعتمادات للزيادات المتوقعة نتيجة التضخم وللتسويات الناجمة عن تغير أسعار الصرف. وتعزل هذه الاعتمادات وتقدم على حدة في العمود المعنون ''إعادة تقدير التكاليف'' في الميزانيتين المقترحتين. وتجري بعدئذ إعادة تقدير تكاليف الميزانيتين ثلاث مرات في دورة السنتين على النحو التالي:

(أ) ترد الأولى في هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة لغرض استكمال الاحتياجات من الموارد في الميزانية المقترحة قبل الموافقة على الاعتماد الأولي؛

(ب) ترد الثانية في التقديرات المنقحة الواردة في التقرير الأول عن أداء الميزانية الذي يقدمه الأمين العام في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين في ما يتصل بالموافقة على اعتماد منقح؛

(ج) ترد الثالثة في التقرير الثاني عن الأداء الذي يقدم في نهاية السنة الثانية من فترة السنتين في ما يتصل بالموافقة على الاعتماد النهائي.

٢ - ووفقا لما أشير إليه في الميزانيتين المقترحتين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/60/265، الفقرة ١٤) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/60/264، الفقرة ٢١)، يعاد تقدير تكاليف الميزانيتين المقترحتين ليراعى فيهما ما طرأ من تغيرات على أسعار الصرف المعمول بها، والتقلبات الفعلية في معدلات التضخم، ونتائج الدراسات الاستقصائية للمرتبات، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقار العمل. وأخذا في الحسبان لآراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تستخدم الإدارة معدلات الصرف المعمول بها في إعادة تقدير تكاليف، بما يتيح وضع أقل التقديرات، فإن إعادة تقدير التكاليف الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المتوفرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٣ - ويقدم الجدول الوارد أدناه موجزا لنتائج إعادة تقديرالتكاليف على أساس البارامترات المذكورة في هذا التقرير.

موجز لإعادة تقدير تكاليف الميزانيتين المقترحتين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			إعادة تقدير التكاليف				
الميزانية البرنامجية المقترحة	التعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية	الميزانية البرنامجية المقترحة زائدا التعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية	سعر الصرف	التضخم	تسوية الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين[أ]	المجموع	الاعتمادات التقديرية
(١)	(٢)	(٣) = (١+٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧) = (٤+٥+٦)	(٨) = (٣+٧)
المحكمة الدولية الجنائية لرواندا							
٢٨٤ ٢٧٣,٢	-	٢٨٤ ٢٧٣,٢	(١٣ ٦٣٣,٧)	١ ٥٤٥,٧	(٢ ٤٢٦,٨)	(١٤ ٥١٤,٨)	٢٦٩ ٧٥٨,٤
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة							
٣٢٠ ٨٤٢,٩	-	٣٢٠ ٨٤٢,٩	(١٠ ٧٤٦,٥)	(١ ٣٨٦,٣)	(٣ ٥٧٢,٨)	(١٥ ٧٠٥,٦)	٣٠٥ ١٣٧,٣

(أ) يعكس ضم نقاط مضاعف التسوية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتخفيض معدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كما وردت في الفقرتين ١٩١ و ١٩٣ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية[١]

٤ - وترد في الجداول التالية العوامل المنقحة المقترحة لإعادة تقدير التكاليف التي ستطبق في العملية الأولى لإعادة تقدير التكاليف في دورة السنتين، مقارنة بالافتراضات المطبقة في إعادة التقدير الأولية للتكاليف الواردة في الميزانيتين المقترحتين للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

الجدول الأول: أسعار الصرف ذات الصلة بدولار الولايات المتحدة ومعدلات التضخم السنوية الواردة في الميزانيتين المقترحتين للمحكمتين وفي هذا التقرير، حسب مراكز العمل الرئيسية؛

الجدول الثاني: مضاعفات تسوية مقر العمل حسب مراكز العمل الرئيسية؛

الجدول الثالث: التسويات السنوية لتكاليف المعيشة حسب مراكز العمل الرئيسية (فئة الخدمات العامة).

٥ - ويعكس الانخفاض في تقدير الاحتياجات البالغ ١٣,٦ مليون دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ١٠,٧ مليون دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة نتيجة لتقلبات أسعار الصرف، ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مؤخرا بعد فترة انخفاض في قيمته مقابل الشلن التنزاني واليورو على التوالي. وفي إعادة التقدير الحالية للتكاليف، استخدمت أحدث أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (تلك المعمول بها في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، كأساس لإعادة تقدير التكاليف بالنسبة لأروشا ولاهاي. وقد استخدم حساب المتوسط بالنسبة لكيغالي، إذ أن متوسط المعدلات الفعلية للفترة من كانون الثاني/يناير وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ يعطي أقل التقديرات. ويرجع صافي الانخفاض في الاحتياجات البالغ ١٣,٦ مليون دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى تقلبات سعر صرف الشلن التنزاني (١٤,٧ مليون دولار)، تعادله جزئيا احتياجات إضافية بالفرنك الرواندي (١,١ مليون دولار).

٦ -. وفيما يتعلق بالتضخم، فإنه يعزى، حسب الاقتضاء، إلى سلسلة من العوامل، بما في ذلك تحليل حركة مؤشرات أسعار الاستهلاك في مختلف مراكز العمل بالنسبة للسلع والخدمات، وإلى الزيادات المحتملة في مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة نتيجة لحركة مؤشرات أسعار الاستهلاك ونتائج الدراسات الاستقصائية الشاملة للمرتبات. ففي حالة مرتبات الموظفين من الفئة الفنية، فإن المرتبات الأساسية لا تتأثر بأسعار الصرف، لأن قيمتها محددة بدولارات الولايات المتحدة، إلا أن عنصر تسوية مقر العمل يتأثر بما يطرأ من تغيرات على تكاليف المعيشة وأسعار الصرف. وبناء على ذلك، فإن التغييرات الناجمة عن التضخم تشمل ثلاثة عناصر هي الزيادات التي تطرأ على تسوية مقار العمل بالنسبة لموظفي الفئة الفنية، وتسوية مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، وتسويات التقديرات غير المتعلقة بالوظائف. وفي ما يتعلق بتكاليف موظفي الفئة الفنية، فإن التعديلات اللازمة تنجم عن حركة مضاعفات تسويات مقار العمل التي توافق عليها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفيما يتعلق بمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، فإن التغيرات تعزى إلى تسويات تكلفة المعيشة وحركات معدل التضخم، على التوالي، مقارنة بتلك المقدّرة أصلا. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن معدلات التضخم التي حدثت في عام ٢٠٠٥ سوف تؤثر تأثيرا مباشرا على مستويات الأسعار والمرتبات في فترة السنتين القادمة بحيث تضاف إلى احتياجات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زيادات أعلى من تلك المتوقعة لعام ٢٠٠٥.

٧ - وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تعكس الاحتياجات الإضافية المقدرة بمبلغ ٧٠٠ ٥٤٥ ١ دولار بشأن التضخم، التكاليف الناشئة في ما يتعلق بمرتبات الموظفين في الفئة الفنية (٧٠٠ ٣٠٢ ١ دولار)، ومرتبات الموظفين في فئة الخدمات العامة (٩٠٠ ٧١٢ دولار) والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٩٠٠ ٤١١ دولار) يقابلها جزئيا انخفاض في التقديرات المتصلة بأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف (٨٠٠ ٨٨١ دولار). وبالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يتصل الانخفاض في الاحتياجات المقدرة البالغ ٣٠٠ ٣٨٦ ١ دولار التضخم، بمرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة

(٥٠٠ ٢٦٨ ٢ دولار)، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٧٠٠ ٣٣٤ دولار) وأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف (٦٠٠ ٧٦ دولار) وتقابلها زيادة في الاحتياجات المتصلة بمرتبات الموظفين في الفئة الفنية (٥٠٠ ٢٩٣ ١ دولار).

٨ - ويعزى الانخفاض في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، على النحو المبين في العمود رقم ٥ في الجدول الوارد أعلاه، إلى انخفاض في معدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة، على النحو المقترح في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠٠٥[(١)] إعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٩ - وخلاصة القول إنه، بعد إعادة تقدير التكاليف، تبلغ الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما اقترح الأمين العام، ٤٠٠ ٧٥٨ ٢٦٩ دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ٣٠٠ ١٣٧ ٣٠٥ دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٠ (A/60/30).

الجدول الأول

أسعار صرف العملات بدولارات الولايات المتحدة ، ومعدلات التضخم السنوية ،حسب مراكز العمل، المدرجة في الميزانيتين المقترحتين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفي التقرير الحالي

مركز العمل (العملة)	أسعار الصرف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧		معدلات التضخم لأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف أوجه الإنفاق					
			الميزانية البرنامجية المقترحة		التقرير الحالي			
	الميزانية البرنامجية المقترحة	التقرير الحالي[أ]	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦-٢٠٠٧[ج]	٢٠٠٤[د]	٢٠٠٥[د]	٢٠٠٦[هـ]	٢٠٠٧[هـ]
لاهاي (يورو)	٠,٨٢	٠,٨٥	١,٥	١,٥	١,٢	١,٦	١,٥	١,٥
كيغالي (الفرنك الرواندي)	٥٧٥,٩٢	٥٥٨,٠٠	٧,٠	٦,٠	٩,٥	٩,٠	٦,٠	٦,٠
أروشا (الشلن التنزاني)	١ ٠٩٤,٣٨	١ ١٦٨,٠٠	٤,٤	٤,٠	٥,٤	٤,٠	٤,٠	٣,٥
نيويورك (دولارات الولايات المتحدة)	١,٠٠	١,٠٠	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٥	٢,٨

(أ) على أساس أساس اسعار الصرف لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. استخدم متوسط المعدل الفعلي لعام ٢٠٠٥ بالنسبة لكيغالي.

(ب) الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(ج) المتوقعة.

(د) التقديرات النهائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول الثاني

مضاعفات تسوية مقر العمل حسب مراكز العمل الرئيسية

مركز العمل	الميزانية البرنامجية			التقرير الحالي			
	٢٠٠٥[أ]	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٤[ب]	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦	٢٠٠٧
لاهاي	٤٥,٠	٤٣,٣	٤٥,٣	٤٥,٤	٤٦,٣	٣٦,٨	٣٨,١
كيغالي	٣٦,٧	٤٠,٤	٤٤,٦	٣٠,٨	٣٥,٤	٣٣,١	٣٥,٨
أروشا	٣٥,٣	٤٠,٠	٤٣,٠	٣٠,٨	٣٥,٩	٣١,٦	٣٣,٢
نيويورك	٥٧,٨	٦٤,٥	٦٧,٨	٥٦,٢	٥٩,٧	٦٠,٧	٦٣,٥

(أ) الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(ب) التقديرات النهائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول الثالث

التسويات السنوية لتكلفة المعيشة حسب مراكز العمل (فئة الخدمات العامة)

(بالنسبة المئوية)

مركز العمل	الميزانية البرنامجية المقترحة		التقرير الحالي		
	٢٠٠٥[أ]	٢٠٠٦-٢٠٠٧[ب]	٢٠٠٥[ج]	٢٠٠٦[ب]	٢٠٠٧[ب]
لاهاي	٢,٤	٢,٤	١,٧	١,٥	١,٥
كيغالي	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٠	٦,٠
أروشا	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٠	٣,٥
نيويورك	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٥	٢,٨

(أ) الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(ب) المتوقعة.

(ج) الأرقام الفعلية.